

مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة

د. محمد أبو القاسم زكري*

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة الحالية موضوعاً مهماً وهو دور الرقابة العامة في مكافحة الفساد، وذلك لما له من آثار سلبية في النهوض بالاقتصاد المحلي للدولة. هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على مدى فاعلية القوانين والتشريعات التي تنظم عمل ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على أساس تجميع كمية من الحقائق المهمة والمتصلة بالموضوع وإخضاعها للتحليل. كما تم استخدام استمارة الاستبيان لتجميع بيانات الدراسة والتي تم تحليلها فيما بعد بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك فاعلية في قوانين ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة. كما أوصت الدراسة أيضاً بضرورة تبني وتطبيق المعايير الدولية للرقابة الحكومية (The International Standards of Supreme Audit Institutions (ISSAI وذلك من أجل رفع كفاءة رقابة ديوان المحاسبة الليبي الحالية.

*- جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - فرع الجفارة
بريد إلكتروني: drmohamedzakari@gmail.com

الكلمات الرئيسية: الرقابة المالية، الرقابة الإدارية، الفساد المالي، ديوان المحاسبة الليبي.

1. المقدمة Introduction:

يعد الفساد المالي Financial Corruption والفساد الإداري Administrative Corruption من الأمراض الخطيرة التي أخذت تهدد حاضر الشعوب ومستقبلها لما لهما من آثار اقتصادية واجتماعية وأخلاقية على الدولة (خصاونة، 2010)، ولهذا نجد أن العديد من الدول العربية والاجنبية تقوم بجهود كبيرة لمكافحة الفساد على كافة المستويات (جمعة، 2008).

إن مكافحة الفساد من أهم المواضيع التي تشغل وترهق كاهل الحكومات في الوقت الحاضر، وذلك نظراً لما للفساد من تأثير سلبي على تطوير القطاعات المختلفة للدولة (جمعة، 2008)، ولهذا السبب تعقد وتنظم العديد من الدورات المهنية والمؤتمرات والندوات لمحاربتة.

وكنتيجة لتأخر وقصور الدور المحاسبي وخاصة الأكاديمي في مكافحة الفساد فإن هذه الدراسة سوف تحاول أن تبحث وتتعرف على دور القوانين والتشريعات المتعلقة بالجهات الرقابية (ديوان المحاسبة) في محاربة ومعالجة هذه الظاهرة، وبالتالي سوف تساهم هذه الدراسة في معالجة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات العامة في ليبيا وذلك من خلال اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها ان تطور الرقابة العامة في ليبيا.

2. أهمية الدراسة Study Important:

من خلال معرفة الباحث واطلاعه على الأدب المحاسبي لوحظ أن أغلب الدراسات السابقة مقتصرة على دراسة المراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية، ونظم الرقابة الداخلية، بينما موضوع الرقابة الحكومية التي يختص بها ديوان المحاسبة عادة

ودورها في محاربة الفساد بالمؤسسات والشركات العامة لم تأخذ نصيبها الكافي من البحث والدراسة. إن أهمية هذه الدراسة سوف تكمن في التعرف على مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات العامة، وعليه فإن نتائج هذه الدراسة سوف تشارك في علاج ظاهرة الفساد المالي والإداري في ليبيا وذلك باقتراح الحلول والتوصيات التي تحد من هذه الظاهرة وإرسالها إلى الجهات المختصة كديوان المحاسبة وذلك من أجل أخذها في الاعتبار لمعالجة القصور الموجود في تشريعاتها. أيضا نتائج هذه الدراسة سوف تظهر وتبين القصور والخلل بالقوانين والتشريعات التي تنظم عمل ديوان المحاسبة الليبي والتي تقف عائقا أمام تطويره وذلك من أجل تفادي حدوثها في المستقبل.

3. أهداف الدراسة Research Objectives:

تهدف هذه الدراسة إلي:

1. مناقشة وتحليل دور الرقابة الحكومية في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
2. التعرف على مدى فاعلية رقابة ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسات والشركات العامة في ليبيا.
3. دراسة وتحليل القوانين والتشريعات الخاصة بعمل ديوان المحاسبة الليبي واقتراح التوصيات المناسبة لعلاج أوجه القصور بها.

4. فرضيات الدراسة Research Hypotheses:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

"الإجراءات الرقابية التي تفرضها قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي فعالة في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة في ليبيا".

الفرضيات الفرعية:

- H1: إجراءات الرقابة المالية التي تفرضها قوانين ديوان المحاسبة الليبي على الإيرادات العامة للدولة تقلل من الفساد المالي بالمؤسسات العامة في ليبيا.
- H2: إجراءات الرقابة المالية التي تفرضها قوانين ديوان المحاسبة الليبي على المصروفات العامة للدولة تقلل من الفساد المالي بالمؤسسات العامة في ليبيا.
- H3: إجراءات الرقابة الإدارية التي تفرضها قوانين ديوان المحاسبة الليبي تقلل من الفساد الإداري بالمؤسسات العامة في ليبيا.

5. منهجية الدراسة Research Methodology:

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرف بأنه طريقة في البحث العلمي تتناول أحداثاً وظواهرًا وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها (Saunders, 2009). ولغرض تجميع بيانات الدراسة تم استخدام أسلوب الاستبيان Questionnaire والذي كان القانون رقم (11) لسنة 1996م بشأن تنظيم عمل ديوان المحاسبة الليبي، والقانون رقم (2) لسنة 2007م بشأن تنظيم التفتيش والرقابة الشعبية، والقانون رقم (3) لسنة 2007م بشأن إنشاء وتنظيم جهاز المراجعة المالية، والقانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة، والقانون رقم (20) لسنة 2013م بشأن إنشاء هيئة الرقابة الإدارية هي المصدر الأساسي في تصميمه وتطويره.

كما تم تقسيم استبيان الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية هي: الجزء الأول مخصص لتجميع معلومات عامة عن عينة الدراسة مثل العمر والمؤهل العلمي ومدة الخبرة، أما الجزء الثاني والثالث فهما مخصصان لموضوع البحث وهو ما أثر مجموعة من الإجراءات التي نصت عليها القوانين السالفة الذكر في مكافحة الفساد

المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة في ليبيا. وأخيراً هناك سؤال مفتوح للمشاركين لإعطاء آرائهم ومقترحاتهم حول موضوع الدراسة.

بعد الانتهاء من تصميم الاستبيان تم عرض مسودة منه على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال المحاسبة (3 أعضاء هيئة تدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فرع الجفارة) والذين لديهم دراية كافية في مجال البحث العلمي وذلك من أجل تحكيمه ومراجعته من حيث مدى تغطية فقرات الاستبيان لكل فرضيات ومتغيرات الدراسة، وكذلك من حيث ملائمة تصميمه وسلامته اللغوية ووضوح فقراته. حيث تم مراجعة الاستبيان والتعليق عليه ببعض الملاحظات اللغوية والشكلية حيث أخذت كلها بعين الاعتبار عند التصميم النهائي للاستبيان. كما تم استخدام مقياس ليكرت Likert Five Point Scale ذي النقاط الخمس كأداة للقياس وللتعبير عن أسئلة الاستبيان (أنظر الجدول رقم 1).

الجدول (1): مقياس ليكرت Likert Five Point Scale

تقلل الفساد المالي والإداري وبشدة	تقلل الفساد المالي والإداري	تزيد الفساد المالي والإداري وبشدة	تزيد الفساد المالي والإداري	النقاط
1	2	3	4	5

ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة Study Population وقلة الوقت المتاح، فإن الوصول إلى كل المراجعين العاملين بكل فروع ديوان المحاسبة المنتشرة في جميع أنحاء ليبيا كان أمراً صعباً للغاية، وبالتالي فإن الدراسة ركزت على المراجعين العاملين بديوان المحاسبة بمدينة طرابلس.

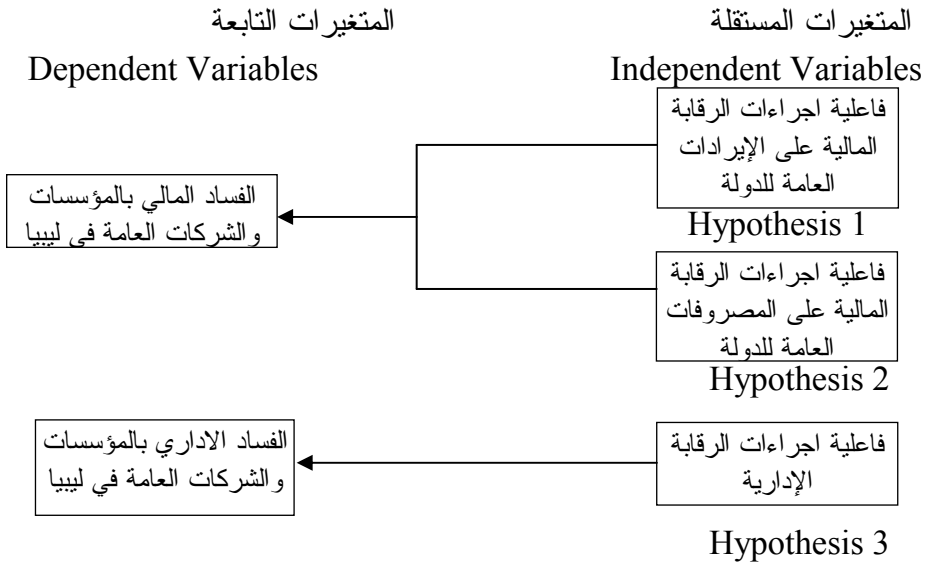
لتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها تم اختيار مجموعة من الاختبارات المناسبة من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistic Program For Social Sciences (SPSS).

6. نموذج الدراسة Study Model:

بالنسبة لنموذج الدراسة فإنه يتكون من مجموعة من المتغيرات Study Variables حيث أن الفساد المالي والإداري هي متغيرات تابعة Dependent Variables، بينما فاعلية الإجراءات الرقابية (المالية والإدارية) فهي متغيرات مستقلة Independent Variables (انظر الشكل رقم 1 الذي يوضح العلاقة بين كل هذه المتغيرات وفرضيات الدراسة).

الشكل (1)

العلاقة بين فرضيات ومتغيرات الدراسة (المتغيرات المستقلة - المتغيرات التابعة)



المصدر: الباحث

7. الجانب النظري Literature Review:

1.7 نبذة تاريخية عن القوانين والتشريعات الخاصة بديوان المحاسبة الليبي:

تم إنشاء ديوان المحاسبة الليبي منذ عدة سنوات وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم (21) لسنة 1955م والمعدل بالقانون رقم (22) لسنة 1962م والذي عدل فيما بعد بالقانون الصادر في سنة 1966م.

إلا أن البداية الحقيقية للعمل الرقابي في ليبيا كانت بصدور القانون رقم (79) لسنة 1975م بشأن ديوان المحاسبة حيث استمر العمل وفقاً لهذا التنظيم إلى أن تم دمج الأجهزة الرقابية بمختلف تخصصاتها (المالية-الإدارية-الفنية) في جهاز رقابي واحد أطلق عليه اسم الجهاز الشعبي للمتابعة (سابقاً) وذلك بموجب القرار رقم (7) لسنة 1988م.

وفي سنة 1996م تم إصدار القانون رقم (11) بشأن إعادة تنظيم الديوان، حيث استمر العمل بهذا القانون تحت مسمى جهاز التفتيش والرقابة الشعبية (سابقاً) حتى سنة 2003م، حيث أصدر القانون رقم (13) لسنة 2003م والذي بموجبه تم إعادة فصل اختصاص الرقابة المالية والفنية عن الرقابة الإدارية واستمر الديوان في عمله كجهاز يختص بممارسة كافة أوجه الرقابة المالية على جميع الجهات الخاضعة له وفقاً لأحكام القانون المشار إليه.

وفي سنة 2007م صدر القانون رقم (2) الذي يختص بتنظيم التفتيش والرقابة الشعبية والقانون رقم (3) والذي يهتم بإنشاء وتنظيم جهاز المراجعة المالية. أما في سنة 2011م فقد أصدر المؤتمر الوطني الانتقالي القرار رقم (119) بشأن إنشاء ديوان المحاسبة والذي يقضي بإنشاء ديوان للمحاسبة وذلك من خلال دمج كل من جهازي المراجعة المالية وجهاز التفتيش والرقابة الشعبية (سابقاً).

وأخيراً قام المؤتمر الوطني العام (السلطة التشريعية العليا في ليبيا) بإصدار قانونين جديدين هما القانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي، والقانون رقم (20) لسنة 2013م بشأن إنشاء هيئة الرقابة الإدارية، حيث يختص القانون الأول بالرقابة المالية على الجهات العامة والخاضعة لرقابة الديوان، بينما القانون الثاني يختص بالرقابة الإدارية وتقييم الأداء.

2.7 الرقابة المالية والإدارية على المؤسسات الحكومية:

إن مفهوم الرقابة المالية على القطاع الحكومي حديث نسبياً، إلا أنه في الواقع مفهوم تعود نشأته إلى نشأة الدولة وملكيته للمال العام نيابة عن الشعب (فراوننة، 2011)، كما أن الرقابة المالية هي الأداة التي تمكن الوحدة الحكومية من قياس مدى كفاءة الخطط المالية الموضوعة وكيفية تنفيذها، وهي التي تعرض البديل الأفضل لتحقيق الأهداف. بينما الرقابة الإدارية تمكن إدارة الوحدة الحكومية من التعرف على مدى الإنجاز والجودة في أداء الموظفين ومدى تحقيقهم للأهداف الموضوعة مسبقاً (فراوننة، 2011). إن الرقابة المالية تمارس على الأعمال المخطط لها مسبقاً، فالمعايير الرقابية لا بد أن تستند إلى خطط واضحة ومحددة وقابلة للتحقيق والقياس، كما أن الخطط الموضوعة لا يمكن التأكد من سلامة تنفيذها دون وجود نظام فعال للرقابة المالية، وفيما يلي تلخيص لأهم أهداف الرقابة المالية (الحياصات وآخرون، 2013):

- حماية أصول المنشأة من السرقة والاختلاس والتلاعب وسوء الاستخدام والاهمال.
- التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والتقارير المالية.
- التأكد من أن الإجراءات المالية تسيير ضمن الأنظمة والقوانين والإجراءات المعمول بها.
- التأكد من مدي كفاية السياسات.
- التأكد من حسن استخدام الموارد المالية والبشرية للمنشأة.

أما الرقابة الإدارية فهي رقابة تتركز مهمتها على جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج معينة تهدف في مجملها للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات بالإضافة إلى تحقيق الأهداف المخطط لها مسبقاً، وتعمل الرقابة الإدارية على كشف الأخطاء والمخالفات والتنبه إليها من أجل رفع كفاءة الأداء بالمؤسسة (نجم، 2008).

3.7 الفساد المالي والإداري:

بشكل عام يمكن تعريف الفساد بأنه "الخروج عن القانون والنظام (عدم الالتزام بهما) أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة" (نجم، 2008)، فالفساد سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعاً إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية. كما أن هناك اتفاق دولي على تعريف الفساد كما حددته منظمة الشفافية الدولية بأنه "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته".

تتجلى ظاهرة الفساد في مجموعة من السلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة، وبالرغم من التشابه والتداخل أحياناً فيما بينها إلا أنه يمكن تلخيصها فيما يلي (<http://www.shaffaflibya.com>، 2013):

- 1- الرشوة: أي الحصول على أموال أو منافع من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه.
- 2- المحسوبية: أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي إليها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة... الخ دون أن يكونوا مستحقين لها.
- 3- المحاباة: أي تفضيل شخص على شخص أو جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة.

4- الوساطة: أي التدخل لصالح فرد ماء أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي مع أنه غير كفؤ أو مستحق.

5- نهب المال العام: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.

6- الابتزاز: أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصرف بالفساد.

وتتعدد الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الفساد وتفشيها في المجتمعات بالرغم من وجود شبه إجماع على كون هذه الظاهرة سلوك إنساني سلبى تحركه المصلحة الذاتية ويجب محاربتها بشتى الطرق، فمن بين تلك الاسباب هو نقص الوازع الديني للشخص المسؤول (العلمي، 2006).

إن معالجة الفساد المالي والإداري يعتمد على توفير الرغبة الجادة والصادقة من قبل البرلمان والحكومة معاً، حيث يتم ذلك من خلال تشريع قانوني صارم وواضح وهادف وأن يتم تطبيقه بشكل عادل، كما يجب أن يتم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب والعمل على تعزيز استقلالية القضاء ومحاسبة المفسدين وسارقي المال العام وإنزال أقصى العقوبات عليهم ليكونوا عبرة لمن يحاول سرقة المال العام (الدليمي، 2011).

4.7 الدراسات السابقة **Prior Studies** :

اهتم الأدب المحاسبي بدراسة القضايا والمشاكل المتعلقة بالرقابة الحكومية، من بين تلك الدراسات دراسة (الراشد، 1999) التي قامت بتحليل دور ديوان المحاسبة في الرقابة على الأموال العامة بدولة الكويت. هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على مدى كفاية قانون ديوان المحاسبة الكويتي رقم 1 لسنة 1993م في

حماية الاموال العامة. خلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير القانون السالف الذكر من أجل تعزيز الرقابة على الاموال العامة، وذلك من خلال الاستفادة من تجارب الدول الحديثة في مجال الرقابة الحكومية.

دراسة (كلاب وآخرون، 2006) التي هدفت إلى دراسة دور التقنيات الحديثة التي يقوم بها ديوان الرقابة المالية الفلسطيني في اكتشاف الغش والفساد. هذه الدراسة أوصت ببعض التوصيات المهمة التي منها ضرورة دعم وتقوية دور ديوان الرقابة المالية والإدارية في الرقابة على السلطة التنفيذية واستخدام البرامج الحديثة في كشف ومتابعة قضايا الفساد.

أيضاً دراسة (العلمي، 2006) التي عرضت أهمية الرقابة المالية والإدارية في النهوض بالدولة الفلسطينية. في هذه الدراسة تم تحليل قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني رقم (15) لسنة 2004م، حيث أوصت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها:

- العمل على تطوير الأداء الرقابي الذي يقوم به ديوان الرقابة الفلسطيني بما يكفل تحقيق الإصلاح المالي والإداري في الدولة.
- العمل على تفعيل مقاييس الأداء الإداري بالدولة.
- ضرورة نشر التقارير المالية والإدارية للعامة، وذلك من أجل تفعيل الرقابة الشعبية.
- أما الورقة العلمية التي قدمها (كلاب، 2006) للقاء العلمي الذي نظّمته المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية في دولة فلسطين، فقد عرضت تجربة الدولة الفلسطينية في مكافحة الفساد والغش بالمؤسسات الحكومية. هذه الدراسة أوصت بضرورة الآتي:
- تعزيز دور السلطة التشريعية في الرقابة على السلطة التنفيذية، وتشديد العقوبات على المجرمين وممارسي الفساد.

- دعم وتقوية دور ديوان الرقابة المالية والإدارية في الرقابة على السلطة التنفيذية.
- تشجيع النفاعل والتواصل بين المواطنين والاعلام بما يمكن من ممارسة الرقابة البناءة وكشف حالات الفساد دون تهويل أو تقليل.
- الاهتمام بالشكاوي من خلال تخصيص صناديق خاصة بالشكاوي في كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية.

أما دراسة (العقدة والنوايسة، 2007) فقد هدفت إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على اكتشاف الغش والأخطاء من قبل مراجعي ديوان المحاسبة بالأردن عند قيامهم بعملية المراجعة. ولتعزيز دور مراجع ديوان المحاسبة في عملية اكتشاف الغش والأخطاء أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاستقلالية المالية والإدارية لديوان المحاسبة وكذلك ضرورة منح رئيس وموظفي الديوان الحصانة الكافية لتعزيز ممارستهم لمهامهم وضرورة توفير الدعم المالي لديوان المحاسبة.

وفي دراسة (محمد، 2007) التي كانت بعنوان "الاتجاهات الحديثة في الرقابة المالية على المصارف التجارية في ظل تطور البيئة المصرفية العربية"، تم تناول موضوع الرقابة المالية بالمصارف العربية بعد التطورات والتغيرات الحديثة التي حصلت بها مثل تحرير النشاط المصرفي العربي، وانفتاح الأسواق المصرفية، وتبني المعايير الدولية في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر والصيرفة الإسلامية. أوصت هذه الدراسة بالآتي:

- ضرورة دعم نظم الرقابة الداخلية بالمصارف العربية.
- على المراجع أن ينتبه للمخاطر المختلفة بالمصارف التجارية.
- ضرورة تطوير الرقابة المالية بالمصارف العربية بما يتماشى مع التطورات الحديثة.
- ضرورة رفع الكفاءة المهنية لمراجعي المصارف.

بينما دراسة (جمعة، 2008) فقد هدفت إلى دراسة وتحليل الرقابة الحكومية (قبل وأثناء وبعد) تحصيل إيرادات الدولة ودورها في مكافحة الفساد. كما قدمت الدراسة مقترحاً لتطوير دور الوزارات والوحدات الحكومية وديوان المحاسبة في مكافحة الفساد بالمؤسسات الأردنية. وفي الختام توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ان هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في ممارسة الفساد في الدول العربية وهي:

- التحول الاقتصادي وتحرير السوق.
- قصور الأنظمة المحاسبية والرقابية أو عدم الإيمان بها أصلاً.
- انخفاض الأجور الحكومية.
- العلاقات الاجتماعية والمحابة.
- احتكار المناصب.
- السرية والكتمان.
- خرق القوانين بسبب عدم دقتها.
- الدعم السياسي.
- العادات والتقاليد.

كما أشارت الدراسة إلى مجموعة من المقاييس والأدوات التي يمكن استخدامها لقياس نسبة الفساد بالدولة وهي: مؤشر السوق السوداء، ومؤشر تجاوز التشريعات، ومؤشر الرشوة، ومؤشر النزاهة، ومؤشر الشفافية، ومؤشر المساءلة المحاسبية، ومؤشر الرقابة، ومؤشر الثقة في الحكومة، ومؤشر الاعتمادية على البيانات المحاسبية. كما اقترحت الدراسة بعض التوصيات التي تساهم في الحد من ظاهرة الفساد والقضاء وهي:

- يجب أن تقوم عملية التوظيف على مبادئ الكفاءة والشفافية والمعايير الموضوعية مثل الجدارة والإنصاف والأهلية.
- إعطاء أجور كافية ومنصفة تراعي ارتفاع الأسعار ومستوى النمو الاقتصادي لأن انخفاض المرتبات يكون دافعاً للرشوة والإختلاس وغيرها من الجرائم الاقتصادية.
- ضرورة تطبيق معايير المراجعة الدولية والحكومية كمدخل لتطوير دور ديوان المحاسبة في محاربة الفساد.

أما دراسة (نجم، 2008) فقد قامت بعرض وتحليل واقع الرقابة المالية والإدارية في دولة العراق، حيث ركزت الدراسة على مجموعة من المشاكل التي تعاني منها دولة العراق مثل الفساد المالي والذي سببه هو عدم فاعلية الرقابة المالية التي يقوم بها ديوان الرقابة المالية العراقي وكذلك وجود ضعف بقانون ديوان الرقابة المالية رقم 1 لسنة 2000م. اقترحت الدراسة مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تدعم وتقوي الرقابة المالية بالعراق، من أهمها ضرورة إجراء تعديلات على قانون ديوان الرقابة المالية رقم 1 لسنة 2000م بما يتناسب والتغيرات الحديثة.

بينما دراسة (نفاذي، 2009) فقد ركزت على دراسة دور الجودة الشاملة في رفع جودة عملية المراجعة التي يقوم بها ديوان المحاسبة الكويتي. هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على دور مراجعة النظر على جودة المراجعة الحكومية للمؤسسات الكويتية. خلصت الدراسة إلى ضرورة التركيز على مفهوم الجودة الشاملة في رفع كفاءة الأداء وكذلك دعم جودة المراجعة بتطبيق هذا المفهوم بديوان المحاسبة الكويتي.

دراسة (الشرع، 2010) هدفت إلى تحليل دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي في المؤسسات الحكومية. لجمع بيانات هذه الدراسة تم استخدام أسلوب الاستبيان والمقابلات الشخصية مع مراجعي ديوان الرقابة المالية العراقي. توصلت

الدراسة إلى أن فاعلية نظم الرقابة الداخلية لها دورٌ فعالٌ في محاربة الفساد المالي بالمؤسسات العامة في العراق.

دراسة (خصاونة، 2010) هدفت إلى التعرف على الإجراءات التي يقوم بها ديوان المحاسبة الأردني في ضوء تطبيق الحكومة الالكترونية سواء على مستوى التخطيط للعملية الرقابية الحكومية أو على مستوى تنفيذها. خلصت الدراسة إلى أنه لا يتوفر لدى ديوان المحاسبة إجراءات رقابية تتماشى مع الرقابة الحكومية للأنظمة الالكترونية.

أما دراسة (الحسيني، 2011) فقد هدفت إلى دراسة مسؤوليات المراجعين تجاه الغش والأخطاء وكيفية اكتشافها وامكانية التقليل منها. هذه الدراسة توصلت إلى نتائج مهمة منها أن إدارة المنشأة هي المسؤولة عن الأخطاء والغش الموجودة بالقوائم المالية، كما أنها المسؤولة عن وجود نظام جيد وفعال للرقابة الداخلية للحد من الفساد. وفي دراسة أخرى للباحث (الدليمي، 2011) تم تناول موضوع الرقابة الشعبية ودورها في محاربة الفساد السياسي والمالي والإداري بدولة العراق. هذه الدراسة أوصت بضرورة أن يتمتع الإعلام الوطني بالإستقلالية التامة وأن لا يكون تابعاً لأي جهة سواء محلية أو دولية، لأن ارتباط الاعلام المحلي بدول أو منظمات أجنبية رسمية أو غير رسمية يعني ذلك ضعف الولاء والشعور الوطني للإعلام وأيضاً إضعاف في دوره الرقابي.

كما تناولت دراسة (فراونة، 2011) دور الرقابة التي يقوم ديوان الرقابة المالية الفلسطيني في الرقابة على أداء الجامعات الفلسطينية. اعتمدت الدراسة على مقارنة مواد قانون ديوان الرقابة المالية الفلسطيني بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة مثل إعلان مكسيكو (2007) وميثاق فينا (2004). كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود مخالفات في بعض مواد قانون ديوان الرقابة المالية

للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وخاصة إعلان مكسيكو مما يضعف الدور الرقابي للديوان.

بينما دراسة (الدوسري، 2011) التي أجريت في دولة الكويت كان هدفها الأساسي هو تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على أداء المؤسسات العامة، حيث كان مجتمع الدراسة هو جميع المراجعين العاملين بديوان المحاسبة الكويتي والذين يمارسون العمليات الرقابية على أعمال المؤسسات العامة في الكويت. خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للدعم الذي تقدمه الإدارة العليا بديوان المحاسبة والتشريعات النافذة والمطبقة بالديوان، والأدوات والأساليب العلمية التي يستخدمها مراجعو الديوان، والكفاءات الإدارية والفنية القادرة على إنجاز الرقابة، وكذلك وجود دور للدورات التدريبية لمراجعي الديوان على أدائهم للرقابة المالية على المؤسسات العامة الكويتية.

كما قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها:

- ضرورة توفير وتفعيل الأنظمة واللوائح والتعميمات اللازمة لتنظيم عملية الرقابة على أداء المؤسسات العامة.
- ضرورة اهتمام الإدارة العليا بديوان المحاسبة كاستخدام الأساليب الحديثة في تقييم الأداء.
- ضرورة إجراء العديد من الدورات التدريبية لمراجعي ديوان المحاسبة من أجل رفع كفاءتهم.

دراسة (جبار، 2012) التي هدفت إلى دراسة أثر التقنية الحديثة والتكنولوجيا على الرقابة والمراجعة الحكومية في العراق. ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استمارة الاستبيان وتم توزيعها على عينة مختارة من مراجعي ديوان الرقابة المالية العراقي. خلصت الدراسة إلى أن التكنولوجيا والتقنية الحديثة لهما أثر إيجابي على

عملية المراجعة التي يقوم بها مراجعو ديوان الرقابة المالية العراقي. وبناء على نتائج الدراسة أوصى الباحث بضرورة تدريب وتأهيل مراجعي ديوان الرقابة من أجل مواكبة التطورات الحديثة في مجالهم.

كذلك دراسة (رشيد، 2012) التي هدفت إلى التعرف على أسباب حدوث الفساد المالي بدولة العراق. ركزت هذه الدراسة على مدى فاعلية الرقابة المالية في الحد من الفساد المالي بالمؤسسات العامة. خلصت الدراسة إلى: أن حدوث الفساد المالي يرجع إلى سببين أساسيين: الأول متعلق بالفرد مثل سلوكه والبيئة المحيطة به، والثاني فيتمثل في أسباب خارجة عن إرادة الفرد مثل ضعف الرقابة المالية بالمؤسسة التي يعمل بها. كما اوصت الدراسة بضرورة اتباع أسلوب الرقابة الالكترونية من أجل الحد من الغش والاختلاس بالمال العام.

أما في دولة الأردن فكانت دراسة (الحيصات وآخرون، 2013) التي تناولت موضوعاً مهماً وهو الرقابة على مقبوضات الإيرادات العامة. هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على المعوقات التي قد تواجه الرقابة على مقبوضات الإيرادات الحكومية وذلك من خلال بيان مدى كفاية التشريعات القانونية، وبيان آلية المتابعة القائمة، والمعلومات التفصيلية التي تمتلكها وزارة المالية على أساس يومي لطبيعة مقبوضات الإيرادات.

لتحقيق أهداف الدراسة، صمم الباحثون استبيان وزع باليد على جميع المحاسبين، والمراجعين الداخليين ضمن مجتمع الدراسة، والذي يتكون من وزارة المالية وجميع المديریات والمراكز المالية التابعة لها والبالغ عددها (31) مديريةية ومركزاً مالياً. أظهرت نتائج الدراسة أن المديریات والمراكز المالية الحكومية في الأردن لا تواجه معوقات تتعلق بكفاية التشريعات القانونية المتعلقة بمقبوضات الإيرادات بينما تواجه معوقات تتعلق بآلية المتابعة القائمة حالياً والتي لا تؤدي إلى ضمان تحويل المبالغ المودعة من قبل المديریات والمراكز المالية في الوقت المناسب.

كما أن وزارة المالية تواجه معوقات تتعلق بالمعلومات التفصيلية التي تمتلكها على أساس يومي لطبيعة مقبوضات الإيرادات حسب الفصل والمادة الواردان في القانون الأردني للموازنة العامة.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تم صياغة عددٍ من التوصيات تمثل الحلول المقترحة لمعالجة المعوقات التي تواجه الرقابة على مقبوضات الإيرادات الحكومية، من أهم تلك التوصيات هي ضرورة قيام المديرية والمراكز المالية بتقديم تقرير يومي إلى مديرية الإيرادات العامة في وزارة المالية يحتوي على كافة الإبداعات التي تمت خلال اليوم مع الإشارة إلى مكان الإيداع مباشرة إلى المصرف المركزي الأردني في مدينة عمان وإربد والعقبة، أو المصرف التجاري المعتمد.

ما يميز الدراسة الحالية:

ركزت الدراسات السابقة على دراسة وتحليل الرقابة الحكومية ونواحي ضعفها من خلال تناولها لواقعها، والتعرف على العلاقة بينها وبين أداء العاملين في المؤسسات العامة، إضافة إلى المشاكل والمعوقات التي تواجه أداءها والتعرف على نواحي الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية للحكومة المركزية وأساليب معالجتها، وتناولت أيضا دراسة كيفية قياس فاعلية الرقابة المالية الداخلية من وجهة نظر أجهزة الرقابة المالية الحكومية. في حين تناولت الدراسة الحالية دور الرقابة الحكومية (المالية والإدارية) في محاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية، حيث تم ذلك من خلال استخدام ثلاثة متغيرات مستقلة وهي الرقابة المالية على الإيرادات العامة، والرقابة المالية على المصروفات العامة، والرقابة الإدارية لتقييم مدى فاعلية رقابة ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات الحكومية، وبالتالي فنتائج الدراسة الحالية تكون ذات أهمية في موضوع مكافحة الفساد.

8. الدراسة العملية:

في هذا الجزء سوف يتم التطرق إلى الطرق الإحصائية التي تم استخدامها في الدراسة لتحليل البيانات المجمعة بواسطة الاستبيانات الموزعة على المشاركين، وأيضا سوف يتم عرض نتائج الدراسة.

أ. الطرق والأساليب الإحصائية المتبعة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وذلك باختيار الاختبارات المناسبة منه من أجل تحليل البيانات المتحصل عليها من الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة، حيث تم اختيار واستخدام الاختبارات التالية:

- أسلوب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية Means لمعرفة أثر متغيرات الدراسة المستقلة Independent Variables وهي (الرقابة المالية على الإيرادات، والرقابة المالية على المصروفات، والرقابة الإدارية) على المتغيرات التابعة Independent Variables وهي الفساد المالي والإداري.

- اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's alpha Test (α) لقياس ثبات فقرات الاستبيان.

- اختبار كولمغوروف-سمرنوف One-Sample Kolmogorov Smirnov Test لمعرفة ما إذا كانت بيانات الاستبيان تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

- اختبار One-Sample T-Test لاختبار فرضيات الدراسة (عند مستوى دلالة 0.05).

ب. نتائج الدراسة Results of Study:

أولاً: خصائص مجتمع الدراسة:

- التصنيف حسب الجنس:

من الجدول رقم (2) نلاحظ أن 97% من مراجعي ديوان المحاسبة

المشاركين بهذه الدراسة هم ذكور وأن 3% منهم إناث. وهذا مؤشر على أن وظيفة المراجعة في ليبيا تقتصر بنسبة كبيرة على الرجال أكثر منها على النساء.

الجدول (2): نوع الجنس

النسبة المئوية (%)	العدد	البيان
97	64	ذكر
3	2	أنثى
100	66	المجموع

• التصنيف حسب الفئة العمرية:

بالرجوع إلى الجدول رقم (3) نلاحظ أن أعمار معظم المراجعين المشاركين

بالدراسة (91.9%) أكبر من 30 سنة.

الجدول (3): الفئة العمرية

النسبة المئوية (%)	العدد	البيان
9.1	6	أقل من 29 سنة
59.1	39	من 30 إلى 39 سنة
27.3	18	من 40 إلى 50 سنة
4.5	3	أكبر من 50 سنة
100	66	المجموع

• التصنيف حسب المؤهل العلمي:

من الجدول التالي نلاحظ أن المراجعين الذين شاركوا بهذه الدراسة

والحاصلين على الشهادة الجامعية قد كانوا ثلاثة أرباع حجم العينة، أما الحاصلين

على المؤهلات العليا فقد كانوا بنسبة 17% من إجمالي المشاركين، وهذا دليل على

أن غالبية المشاركين بالدراسة على درجة عالية من المستوى العلمي للمحاسبة

وبالتالي فهو مؤشر جيد للدراسة.

الجدول (4): المؤهل العلمي

النسبة المئوية (%)	العدد	البيان
4.5	3	شهادة ثانوية أو ما يعادلها
75.8	50	شهادة جامعية
16.7	11	ماجستير
3	2	دكتوراه
100	66	المجموع

● التصنيف حسب مدة الخبرة في مجال المراجعة:

يبين الجدول رقم (5) أن 89.4% من عينة الدراسة بلغت سنوات خبرتهم أكثر من 6 سنوات، وهذا مؤشراً جيداً على أن المشاركين بالدراسة لديهم خبرة كافية في مجال المراجعة مما ينعكس إيجاباً على صحة الاجابات المتحصل عليها من قائمة الاستبيان.

الجدول (5): مدة الخبرة

النسبة المئوية (%)	العدد	البيان
10.6	7	من 1 سنة إلى 5 سنوات
51.5	34	من 6 سنوات إلى 10 سنوات
37.9	25	أكثر من 10 سنوات
100	66	المجموع

ثانياً: ثبات الاستبيان **Reliability**:

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha (α)) لقياس ثبات الاستبيان، والجدول رقم (6) يوضح أن معاملات الثبات مرتفعة لفقرات الاستبيان أي أنها ما فوق 60% وبالتالي تعتبر نسبة مقبولة عموماً (Saunders, 2009).

الجدول (6): معامل الثبات (اختبار ألفا كرونباخ)

Cronbach's alpha	عدد الاسئلة	المتغيرات المستقلة Independent Variables
.556	9	فاعلية الرقابة المالية على الإيرادات العامة للدولة
.663	9	فاعلية الرقابة المالية على المصروفات العامة للدولة
.733	10	فاعلية الرقابة الإدارية
.624	28	المجموع

ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test:

تم استخدام اختبار كولمجروف - سمرنوف One-Sample K-S Test لمعرفة هل البيانات المتحصل عليها من الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن أغلب الاختبارات المعملية يشترط فيها أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً (Pallant, 2007: حافظ، 2012).

إن الجدول رقم (7) يوضح نتائج اختبار كولمجروف- سمرنوف حيث يبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل المتغيرات أكبر من 0.05 (Sig. > 0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

الجدول (7): اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample K-S Test)

المتغيرات المستقلة Independent Variables	مستوى الدلالة Sig.
فاعلية الرقابة المالية على الإيرادات العامة للدولة	2.32
فاعلية الرقابة المالية على المصروفات العامة للدولة	98.
فاعلية الرقابة الإدارية	2.34
المجموع	2.01

رابعاً: تحليل واختبار فرضيات الدراسة:

لقبول أو رفض فرضيات الدراسة، تم استخدام اختبار One Sample T-Test، وأيضاً تم استخدام مجموعة أخرى من الاختبارات المختارة من برنامج SPSS، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة:

● اختبار الفرضية الفرعية الأولى H1:

من الجدول رقم (8) نلاحظ أن مستوى الدلالة لفقرات الفرضية الأولى تساوي قيمة 0.000. وبالتالي فهي أقل من 0.05 (P-value < 0.05) مما يعني أن إجراءات الرقابة التي تفرضها قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي على

الإيرادات العامة فعالة في محاربة الفساد المالي، وهذا يؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى وقبولها وهي:

H1: إجراءات الرقابة المالية التي تفرضها قوانين ديوان المحاسبة الليبي على الإيرادات العامة للدولة تقلل من الفساد المالي بالمؤسسات العامة في ليبيا.

الجدول (8)

نتائج اختبار One-Sample T-Test لفقرات الفرضية الفرعية الأولى

T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.	نتيجة الفرضية الأولى	المتوسط الحسابي
89.926	65	.000	قبول	1.978

كما يوضح الجدول رقم (9) التوزيع النسبي والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع فقرات الفرضية الأولى، حيث تتراوح النسب المئوية ما بين 83.3% إلى 100%، وتعتبر هذه النسب عالية جداً، فلو نظرنا على سبيل المثال التي الفقرة رقم (4) نلاحظ أن كل عينة الدراسة (100%) متفقون على أن التحقق من مراعاة جميع أحكام القوانين المالية للإيرادات العامة واللوائح المنفذة لها وتطبيقها تطبيقاً سليماً من قبل المؤسسات العامة للدولة يقلل من الفساد المالي بتلك المؤسسات (المتوسط الحسابي = 1.92).

الجدول (9)

نتائج الاختبارات الاحصائية لفقرات الفرضية الفرعية الأولى

الاحراف المعيارية	ترتيب الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية (%)				البيان	
			تزيد الفساد المالي وبشدة	تزيد الفساد المالي	محايد	تقلل الفساد المالي		
.609	1	1.58	0	0	6.1	45.5	48.5	التأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية على الإيرادات العامة للدولة.
.779	8	4.09	31.8	48.5	16.7	3	0	عدم مراقبة تحصيل الإيرادات وعدم التأكد من أن جميع المبالغ التي حصلت قد تم توريدها للخزانة العامة وأنها أدرجت في الحسابات المخصصة لها.
.640	6	1.92	0	0	16.7	59.1	24.2	دراسة اللوائح والأنظمة المالية النافذة للتأكد من تطبيقها ومن كفايتها وصلاحيتها لضمان تحصيل الضرائب والرسوم وسائر الإيرادات العامة الأخرى بما يتفق مع القوانين السارية.
.432	4	1.76	0	0	0	75.8	24.2	التحقق من مراعاة جميع أحكام القوانين المالية للإيرادات العامة واللوائح المنفذة لها وتطبيقها تطبيقاً سليماً من قبل المؤسسات العامة للدولة.
.519	3	1.71	0	0	3	65.2	31.8	التأكد من أن حوافز توريد الإيرادات والمستندات التي تقوم مقامها والسجلات قد روجعت بواسطة الموظفين المختصين وان المبالغ المبينة بها قد تمت إضافتها إلى الإيرادات العامة بالشكل الصحيح.
.559	2	1.68	0	0	4.5	59.1	36.4	التأكد من أن كشوف الإيرادات والمتأخرات التي قدمتها الجهات العامة تدل بوضوح على أن ما تم تحصيله من الإيرادات مضافاً إليه المبالغ المتأخرة التي لم يتم تحصيلها بعد.

الانحراف المعياري	ترتيب الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية (%)					البيان
			تزيد الفساد المالي وبشدة	تزيد الفساد المالي	محايد	تقلل الفساد المالي	تقلل الفساد المالي وبشدة	
.558	5	1.89	0	0	10.6	68.2	21.2	التأكد من انه لم يحصل إعفاء من ضريبة أو رسم أو من أداء أية أموال أخرى مستحقة إلا في الأحوال المنصوص عليها في القوانين وبتصديق من الجهات المختصة قانوناً.
.658	9	4.24	34.8	56.1	7.6	1.5	0	عدم التركيز على أن تحصيل الضرائب والرسوم وسائر الإيرادات العامة الأخرى قد تم طبقاً للقوانين.
1.029	7	4.05	34.8	50	4.5	6.1	4.5	عدم متابعة التسويات الشهرية لحسابات المصارف الخاصة بالإيرادات وكذلك المطابقة مع الدفاتر.

وأخيراً يبين الجدول السابق اتجاهات إجابات مراجعي ديوان المحاسبة الليبي المشاركين بالدراسة تجاه فقرات الفرضية الفرعية الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرات (الأولى، الثالثة، الرابعة، الخامسة، السادسة، السابعة) أقل من 3 وهذا يعني أنهم يعتبرون هذه الإجراءات تقلل من الفساد المالي، بينما الفقرات (الثانية، الثامنة، التاسعة) أكبر من 3 وهذا يعني أنهم يعتبرونها تزيد من الفساد المالي.

● اختبار الفرضية الفرعية الثانية H2:

من الجدول رقم (10) نلاحظ أن مستوى الدلالة لفقرات الفرضية الفرعية الثانية تساوي قيمة 0.000. وبالتالي فهي أقل من 0.05 ($P\text{-value} < 0.05$) مما يعني أن إجراءات الرقابة التي تفرضها قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي على المصروفات العامة فعالة في محاربة الفساد المالي، وهذا يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية وقبولها وهي:

H2: إجراءات الرقابة المالية التي تفرضها قوانين ديوان المحاسبة الليبي على المصروفات العامة للدولة تقلل من الفساد المالي بالمؤسسات العامة في ليبيا.

الجدول (10)

نتائج اختبار One-Sample T-Test لفقرات الفرضية الفرعية الثانية

المتوسط الحسابي	نتيجة الفرضية الثانية	مستوى الدلالة Sig.	T الجدولية	T المحسوبة
2.301	قبول	.000	65	53.823

يوضح الجدول رقم (11) التوزيع النسبي والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع فقرات الفرضية الفرعية الثانية، حيث تتراوح ما بين 72.8% إلى 95.4% (تعتبر النسب المئوية متقاربة)، وبالرجوع إلى الفقرتين (1) ، (5) على سبيل المثال نلاحظ أن 95.4% من عينة الدراسة متفقون على أن التأكد من فاعلية الرقابة الداخلية على المصروفات العامة والتأكد من أن جميع قسائم الصرف الصادرة في حدود التفويضات الخاصة بها سوف يؤدي إلى التقليل من الفساد المالي.

كما يعرض الجدول رقم (11) اتجاهات إجابات مراجعي ديوان المحاسبة الليبي المشاركين بالدراسة تجاه فقرات الفرضية الفرعية الثانية حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرات (الأولى، الثانية، الثالثة، الخامسة، السادسة، السابعة، الثامنة، التاسعة) أقل من 3 وهذا يعني أنهم يعتبرون هذه الإجراءات تقلل من الفساد المالي. بينما الفقرة الرابعة أكبر من 3 وهذا يعني أنهم يعتبرون هذه الفقرة وهي (عدم التأكد من مراعاة جميع اللوائح والأنظمة الخاصة بالمخازن العامة وفروعها ومن سلامة تطبيقها) تزيد من الفساد المالي بالمؤسسات الحكومية في ليبيا.

الجدول (11) نتائج الاختبارات الاحصائية لفقرات الفرضية الفرعية الثانية

الانحراف المعياري	ترتيب الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية (%)				تقلل الفساد المالي وبشدة	البيان
			تزيد الفساد المالي وبشدة	تزيد الفساد المالي	محايد	تقلل الفساد المالي		
.542	3	1.73	0	0	4.5	63.6	31.8	التأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المصروفات العامة للدولة.
.576	5	1.77	0	0	7.6	62.1	30.3	التثبت من أن جميع الاعتمادات قد صرفت في الأغراض التي خصصت لها وان الصرف قد تم طبقاً للقوانين واللوائح النافذة.
.556	4	1.76	0	0	6.1	63.6	30.3	التحقق من أن جميع المدفوعات تدعمها وتؤيد صرفها مستندات صحيحة.
.701	8	4.03	22.7	60.6	13.6	3	0	عدم التأكد من مراعاة جميع اللوائح والأنظمة الخاصة بالمخازن العامة وفروعها ومن سلامة تطبيقها.
.472	6	1.85	0	0	4.5	75.8	19.7	التأكد من أن جميع قسائم الصرف الصادرة في حدود التفويضات الخاصة بها.
.561	7	2.20	0	0	27.3	65.2	7.6	التأكد من أن القرارات الخاصة بالتعيين والترقية ومنح البدلات والعلاوات أيا كان نوعها قد صدرت طبقاً للقوانين واللوائح المنظمة لها في حدود الميزانية.
.644	2	1.65	0	0	9.1	47	43.9	التأكد من أن المعاشات والمكافآت الضمانية قد تم تقريرها أو تسويتها وفقاً لإحكام القوانين واللوائح النافذة.
.596	3	1.73	0	0	7.6	57.6	34.8	التأكد من التسويات الشهرية لحسابات المصارف الخاصة بالمصروفات وكذلك المطابقة مع الدفاتر.
.637	1	1.45	0	0	7.6	30.3	62.1	التأكد من تسوية العهد والسلف دورياً مع ضرورة تسوية جميع العهد والسلف في نهاية السنة المالية.

● اختبار الفرضية الفرعية الثالثة H3:

من الجدول رقم (12) نلاحظ أن مستوى الدلالة لفقرات الفرضية الفرعية الثالثة تساوي قيمة 0.000. وبالتالي فهي أقل من 0.05 ($P\text{-value} < 0.05$) مما يعني أن إجراءات الرقابة الإدارية التي تفرضها قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي على المؤسسات العامة فعالة في محاربة الفساد الإداري، وهذا يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثالثة وقبولها وهي:

H3: إجراءات الرقابة الإدارية التي تفرضها قوانين ديوان المحاسبة الليبي تقلل من الفساد الإداري بالمؤسسات العامة في ليبيا.

الجدول (12)

نتائج اختبار One-Sample T-Test لفقرات الفرضية الفرعية الثالثة

المتوسط الحسابي	نتيجة الفرضية الثالثة	مستوى الدلالة Sig.	T الجدولية	T المحسوبة
1.967	قبول	.000	65	103.434

الجدول (13)

نتائج الاختبارات الاحصائية لفقرات الفرضية الثالثة

الانحراف المعياري	ترتيب الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية (%)					البيان
			تزيد الفساد الإداري وبشدة	تزيد الفساد الإداري	محايد	تقلل الفساد الإداري	تقلل الفساد الإداري وبشدة	
.668	9	4.35	45.5	43.9	10.6	0	0	لا يقوم ديوان المحاسبة بإجراء التحريات اللازمة لاستقصاء أسباب القصور في أداء العمل في ميادين الإنتاج والتوزيع والخدمات.
.614	1	1.50	0	0	6.1	37.9	56.1	يتم متابعة أداء الموظفين العاملين بالمؤسسات العامة.
514	3	1.83	0	0	6.1	71.2	22.7	يتم متابعة وتقييم نشاط الاستيراد والتصدير والتوزيع والتسويق للسلع والمعدات والمواد المختلفة الذي تقوم به الجهات الخاضعة للرقابة.

الانحراف المعياري	ترتيب الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية (%)				البيان	
			تزيد الفساد الإداري وبشدة	تزيد الفساد الإداري	محايد	تقلل الفساد الإداري		تقلل الفساد الإداري وبشدة
.568	8	4.02	16.7	68.2	15.2	0	0	لا يتم متابعة شكاوى الأفراد أو جهات أخرى ضد الجهات العامة المملوكة للدولة.
.616	6	2.33	0	0	40.9	51.5	7.6	تتم دراسة وبحث ما يرد في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة من شكاوى وتحقيقات واستطلاعات إعلامية وآراء ومقترحات تتعلق بسير العمل في الجهات الخاضعة للرقابة.
.582	7	4.00	16.7	66.7	16.7	0	0	لا تتم متابعة وفحص ودراسة القوانين واللوائح والقرارات النافذة والأنظمة المعمول بها للتأكد من كفايتها للأغراض التي شرعت من أجلها.
.579	4	1.86	0	0	10.6	65.2	24.2	يتم الكشف عن المخالفات الإدارية واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
.699	4	1.86	0	0	18.2	50	31.8	تتم محاربة التنسيب الإداري بالجهات العامة.
.734	5	2.12	0	0	33.3	45.5	21.2	يتم استخدام الوسائل اللازمة للتحري والكشف عن الجرائم وأوجه التقصير في العمل والإنتاج.
.656	2	1.70	0	0	10.6	48.5	40.9	يحق لديوان المحاسبة طلب وقف أي موظف عن أعمال وظيفته إذا كانت هناك مبررات قوية تدعو لاتخاذ هذا الإجراء ولأسباب جدية تتعلق بمقتضيات المصلحة العامة.

يوضح الجدول رقم (13) التوزيع النسبي والمتوسط الحسابي والانحراف

المعياري لجميع فقرات الفرضية الفرعية الثالثة، حيث تتراوح النسب المئوية ما بين

59.1% إلى 94%. بالرجوع الي الفقرتين (2) و (3) على سبيل المثال نلاحظ أن (93.9%) من عينة الدراسة يرون أن تتم متابعة أداء الموظفين العاملين بالمؤسسات العامة ومتابعة وتقييم نشاط الاستيراد والتصدير والتوزيع والتسويق للسلع والمعدات والمواد المختلفة التي تقوم به الجهات الخاضعة للرقابة يقلل من الفساد الإداري.

كما يعرض الجدول (13) اتجاهات إجابات عينة الدراسة تجاه فقرات الفرضية الفرعية الثالثة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرات (الثانية، الثالثة، الخامسة، السابعة، الثامنة، التاسعة، العاشرة) أقل من 3 وهذا يعني أنهم يعتبرون هذه الإجراءات تقلل من الفساد الإداري، بينما الفقرات (الأولى، الرابعة، السادسة) أكبر من 3 وهذا يعني أنهم يعتبرون هذه الفقرات تزيد من الفساد الإداري.

وبناءً على ما تقدم عرضة من نتائج لاختبارات الفرضيات الفرعية الثلاثة والتي تم قبولها بالكامل، فإننا نقبل الفرضية الرئيسية وهي:

إن الإجراءات الرقابية التي تفرضها قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي فعالة في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة في ليبيا".

9. ملخص النتائج Results Summary:

1- عدم متابعة تحصيل الضرائب والرسوم وسائر الإيرادات العامة يعتبر من أكثر العوامل التي تزيد من الفساد المالي بالشركات والمؤسسات العامة.

2- عدم التأكد من مراعاة جميع اللوائح والأنظمة الخاصة بالمخازن العامة وفروعها ومن سلامة تطبيقها كل ذلك يزيد من الفساد المالي بتلك بالشركات والمؤسسات العامة.

3- إن عدم قيام ديوان المحاسبة بإجراء التحريات اللازمة لاستقصاء أسباب القصور في أداء العمل في ميادين الإنتاج والتوزيع والخدمات يؤدي ذلك إلى زيادة الفساد الإداري بالمؤسسات والشركات العامة.

4- لم تحتو قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي على الإجراءات اللازمة التي يجب أن يقوم الديوان من أجل اجراء الرقابة الالكترونية.IT Audit

10. التوصيات Recommendations:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي الدراسة بالآتي:

1- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول مدى التزام مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بتطبيق الإجراءات الواردة بالقوانين والتشريعات المنظمة لعمل الديوان، وكذلك ضرورة عقد وتنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل من قبل الديوان.

2- دراسة مدى إمكانية تبني وتطبيق المعايير الدولية للرقابة الحكومية The International Standards of Supreme Audit Institutions (ISSAI) من قبل ديوان المحاسبة الليبي من أجل رفع كفاءته.

3- مواكبة التطورات الحديثة في مجال الرقابة الحكومية والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا الجانب، وكذلك العمل على رفع كفاءة العاملين بديوان المحاسبة الليبي بالتطوير والتدريب المستمر.

4- إضافة الإجراءات اللازمة التي يجب أن يقوم بها ديوان المحاسبة الليبي للرقابة الالكترونية IT Audit على الجهات الخاضعة لرقابته إلى القانون رقم (19) لسنة 2013م، مثل التأكد من درجة الحماية والسرية للبيانات الإلكترونية، والتأكد من مدى الكفاءة التشغيلية للنظم والبرامج والتطبيقات الإلكترونية...إلخ.

المراجع

المراجع العربية:

- 1- الحياصات، حمدان محمد و سلامة، رأفت سلامة و كلبونه، أحمد يوسف (2013):
"العوائق التي قد تواجه الرقابة على مقبوضات الإيرادات الحكومية في الأردن والحدود
المقترحة لمعالجتها -دراسة ميدانية-، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية
والإدارية، المجلد 21، العدد 1.
- 2- الحسيني، هدى خليل إبراهيم (2011): "مسؤولية مراقب الحسابات"، مجلة كلية
بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 28.
- 3- الدوسري، مبارك محمد (2011): "تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان
المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت"، جامعة الشرق الأوسط، رسالة
ماجستير غير منشورة.
- 4- الدليمي، نجم (2011): "دور الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي في الميدان
السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، جريدة الاتحاد، متاحة على الرابط:
<http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=97979>
- 5- الراشد، وائل إبراهيم (1999): "دور ديوان المحاسبة في الرقابة الإدارية على
المال العام بالكويت -دراسة ميدانية-، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد
والإدارة، المجلد 13، العدد 1.
- 6- الشرع، مجيد (2010): "الرقابة الداخلية ودلالاتها في الحد من الفساد المالي:
دراسة تطبيقية في جهات رقابية"، مجلة المنصور، العدد 14.
- 7- العقدة، صالح و النوايسة، محمد (2007): "العوامل المؤثرة على اكتشاف
الأخطاء والغش من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني"، مجلة الادارة
والاقتصاد، العدد 63.

- 8- العلمي، صباح سعد الدين عمر (2006): "دور الرقابة المالية والإدارية كمدخل للتنمية والإصلاح في الدولة"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية وإعادة الإعمار في الضفة الغربية.
- 9- المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الانتوساي) ISSAI ، www.Issai.org
- 10- القانون رقم (11) لسنة 1996م بشأن إعادة تنظيم الرقابة الشعبية، الصادر عن مؤتمر الشعب العام سابقاً، طرابلس، ليبيا.
- 11- القانون رقم (2) لسنة 2007م بشأن تنظيم التفويض والرقابة الشعبية، الصادر عن مؤتمر الشعب العام سابقاً، طرابلس، ليبيا.
- 12- القانون رقم (3) لسنة 2007م بشأن إنشاء وتنظيم جهاز المراجعة المالية، الصادر عن مؤتمر الشعب العام سابقاً، طرابلس، ليبيا.
- 13- القانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي الصادر عن المؤتمر الوطني العام، طرابلس، ليبيا.
- 14- القانون رقم (20) لسنة 2013م بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية الصادر عن المؤتمر الوطني العام، طرابلس، ليبيا.
- 15- جمعه، أحمد حلمي (2008): "مدخل مقترح لتطوير الرقابة الحكومية على الأموال العامة لمكافحة الفساد في العالم العربي: الأردن نموذجاً"، بحث مقدم للمؤتمر العربي الأول بعنوان التطوير والإصلاح الإداري من أجل رفع كفاءة الأداء المؤسسي ومواجهة الفساد، عمان ، الأردن.
- 16- جبار، ناظم شعلان (2012): "التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والتدقيق في إطار عناصر البيئية التقنية الحديثة وأثرها على جودة وموثوقية المعلومات المحاسبية:

دراسة ميدانية على ديوان الرقابة المالية"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 3.

17- حافظ، عبد الرشيد (2012): "أساسيات البحث العلمي"، مركز النشر العلمي، الطبعة الأولى.

18- خصاونة، ريم (2010): "تقييم إجراءات الرقابة الحكومية في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية -دراسة ميدانية-، ديوان المحاسبة في المملكة الأردنية الهاشمية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد 24، العدد 9.

19- رشيد، إنصاف محمود والحمداني، رافعة إبراهيم والأعرجي، عدنان سالم (2012): "فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق: دراسة تطبيقية على جامعة الموصل"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 8.

20- فراونة، رامي أحمد (2011): "تقويم وتطوير الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية في الرقابة على أداء الجامعات الفلسطينية"، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة.

21- كلاب، سعيد يوسف وعثمان، فيصل عبدالعزيز وأبوقرع، سامر محمود (2006): "دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الذي تنظمه المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.

22- كلاب، سعيد يوسف (2006): "الرقابة المالية والإدارية في عملية التنمية"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، فلسطين.

23- محمد، عامر علي سليمان (2007): "الاتجاهات الحديثة في الرقابة المالية على المصارف التجارية في ظل تطور البيئة المصرفية العربية"، مجلة الرقابة المالية، العدد 51.

24- نجم، عبد الصاحب (2008): "استراتيجية الرقابة في العراق"، جريدة المؤتمر، متاحة على الرابط: <http://www.almutmar.com/index.php?id=20092052>

25- نفاذي، إيهاب عبده (2009): "مراجعة النظير كإحدى أسس الرقابة على جودة التدقيق بديوان المحاسبة الكويتي"، ورقة عمل، متاحة على الموقع www.abahe.co.uk

المراجع الاجنبية:

1- Pallant, J. (2007): "SPSS Survival Manual: a Step by Step Guide to Data Analysis Using SPSS for windows (version 15)", 3rd ed, Maidenhead. UK

2- Saunders, M., Lewis, P. and Thornhill, A. (2009): "Research Methods for Business Students", Pearson Education Ltd, 5th ed, London, UK.